محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية
حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري

Determinants of competitiveness in the food industry the case of small and medium enterprises in the Algerian south-east

عبد الحفيظ بوقرانة
مخبر أداء المؤسسات و الاقتصاديات في ظل العولمة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

إلياس بن ساسي
مخبر أداء المؤسسات و الاقتصاديات في ظل العولمة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

ميلود زيد الخير
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
جامعة عمّار ثليجي الأغواط

ملخص:
يسعى هذا المقال إلى دراسة المحددات المتحكمة في القدرة التنافسية لعينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة في قطاع الصناعات الغذائية في الجنوب الشرقي الجزائري، و كانت النتائج المتوصّل إليها متمحورة في التأثير السلبي لمجموعة من المحددات لا سيما عوامل الإنتاج، الطلب المحلي، إستراتجية المؤسسة، و تأثير ايجابي لمحدد دور الحكومة لكن عند مستوى ضعيف، و توصّلنا كذلك من خلال العينة المدروسة إلى أن هناك الكثير من المعوقات تحول دون تحسين القدرات التنافسية للعينة المدروسة و منها ضعف مستويات التدريب و التعليم، وعدم الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية، وتسويق معظم الإنتاج داخل السوق المحلي، وضعف مستويات الجودة وضعف دور المؤسسات الدّاعمة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات الصناعة الغذائية، مؤشرات التنافسية، محددات القدرة للتنافسية، الميزة التنافسية.

Abstract:
This article aims to study the main determinants of competitiveness of a sample of SMEs in the food industry in the South east of Algeria. The obtained results were centered on the negative impact of a range of determinants, particularly production factors, domestic demand, firm strategy, and a positive impact, but at weak level of government's role. Moreover, the study of this sample shows that there are a lot of obstacles that prevent the improvement of competitiveness, such as low levels of training and education, lack of full use of productive capacity, local marketing, low quality and the weak role of supportive institutions.

Keywords: food industry, competitiveness indicators, competitiveness determinants, competitive advantage.

تمهيد:

يعتبر قطاع الصناعات من أكثر القطاعات عُرضة للتأثيرات الناجمة عن التغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية بشكل جعل الصناعة المحلية في الجزائر تزداد هشاشة مع مرور الزمن، حيث يتعرّض هذا القطاع لمنافسة غير متكافئة و ذلك في مواجهة منافسة حادة مع المؤسسات العالمية التي أصبحت تتحكّم في شبكات الإنتاج و التوزيع و صنع التكنولوجيا في العالم و هذه المنافسة لا تمس مؤسسات الدول النامية المصدرة فقط بل تمس المؤسسات و الصناعات التي تستهدف السّوق المحلية أيضاً و ذلك في بيئة متسارعة ومتذبذبة تتميّز بعولمة الأسواق والمنافسة، و من هنا أصبح لزاماً عليها الاستجابة لهذه التحدّيات و ذلك من خلال العمل على تنمية قدرتها التنافسية ضماناً لاستمرارها وبقائها، و التي تتحكّم فيها مجموعة من المحدّدات تختلف طبيعتها بين سعرية و غير سعرية و تنظيمية و تسييرية و تقنية...إلخ، وبناءاً على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي المحددات المتحكمة في القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة في قطاع الصناعات الغذائية بالجنوب الشرقي بالجزائر؟

وللإجابة على هذه الاشكالية نضع الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة بين عوامل الإنتاج و الميزة التنافسية لدى مؤسسات الصناعات الغذائية في الجنوب الشرقي.
- توجد علاقة ذات دلالة الطلب و الميزة التنافسية لدى مؤسسات الصناعات الغذائية في الجنوب الشرقي.
- توجد علاقة ذات دلالة بين إستراتجية المؤسسة و الميزة التنافسية لدى مؤسسات الصناعات الغذائية في الجنوب الشرقي .
- توجد علاقة ذات دلالة بين دور الحكومة و الميزة التنافسية لدى مؤسسات الصناعات الغذائية في الجنوب الشرقي.
- توجد فروق ذات دلالة بين المحددات الأربعة ومتغير المؤهل العلمي.
- توجد فروق ذات دلالة بين المحددات الأربعة ومتغير حجم المؤسسة.
- توجد فروق ذات دلالة بين المحددات الأربعة ومتغير عمر المسيرين.

أولاً– بعض نماذج محددات القدرة التنافسية:

نحاول فيما يلي استعراض بعض النماذج التي تناولت محددات القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية تمهيداً لإسقاط بعضاً منها على العينة المدروسة، و المتمثلة في نموذج Porter ، نموذج Lall، نموذج Brinckman .

I . نموذج بورتر لتحديد القدرة التنافسية:

لقد ارتبطت محددات التنافسية بصفة عامة بمنهج Porter ، الذي يمثل الأساس الذي استندت عليه أغلب الدراسات التي تناولت القدرة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية، حيث ينطلق في تحليله من المستوى الجزئي أي انطلاقاً من المؤسسة كوحدة تحليل أساسية على أساس أنّ المؤسسات و ليست الدول هي التي تتنافس في صناعة ما، و تستمد الدولة تنافسيتها بعد ذلك من تنافسية مؤسساتها و الصناعات المتوطنة بها، ويُقدّم المحددات الرئيسية للقدرة التنافسية حسب النموذج الآتي:[1]

1. **عوامل الإنتاج كأحد محددات القدرة التنافسية** :لا يتوقّف الأمر فقط على مجرد وفرة عناصر الإنتاج منخفضة التكلفة و عالية الجودة، بل على كفاءة استخدام هذه العوامل (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، البنية التحتية مصادر المعرفة، المناخ، الموقع الجغرافي...إلخ)، و ما دامت عوامل الإنتاج تتصف بالمرونة و التجدد بسبب أثر التطور التكنولوجي و العلمي، فإنّ المحافظة على القدرة التنافسية تتوقّف على مدى استمرارية الارتقاء بعوامل الإنتاج و تطويرها.[2]
2. **الطلب المحلي كأحد محددات القدرة التنافسية**: تدفع أهمية عنصر الطلب المحلي كأحد محددات القدرة التنافسية للمؤسسة إلى ضرورة دراسة خصائص الطلب المحلي و نوعيته ومدى تقدّمه و سرعة تشبعه و قدرته على أن يعكس الأذواق العالمية،

فوجود طلب أكثر تطوراً و تعقداً و سريع التشبع و يتفق مع متطلبات السوق العالمي كثيراً هو ما يدفع على التجديد و التطوير الذي هو جوهر التنافسية.

3. **استراتيجية المؤسسة و أهدافها و سيادة المنافسة المحلية:** يشمل هذا المحدّد أهداف المؤسسة القائمة و استراتيجيتها و طرق التنظيم و الإدارة فيها و علاقة مالكي الأسهم بإدارة المؤسسة، كما يتضمّن الدور الهام الذي تلعبه المنافسة في السوق المحلي في صناعة القدرة التنافسية للمؤسسة، إذ تدفع المنافسة المحلية المؤسسات إلى البحث عن صور للمنافسة غير السعرية، من خلال التجديد و التطوير و رفع مستوى الكفاءة و جودة المنتج، ومن ثم فنجاح المؤسسة في التنافس محلياً يؤهلها للولوج إلى الأسواق الدولية.
4. **وضع الصناعات المرتبطة و المساندة لذلك النشاط ومدى وجودها:** إنّ العامل الرابع المحدّد يتمثل في وجود صناعات مرتبطة و مساندة داخل البلد، إذ يعتبر ذلك منفذاً فعالاً نحو الموارد و عوامل الانتاج و يُعد بمثابة ميزة تنافسية ناتجة عن الصناعات المحلية المرتبطة و المساندة في مجال الإبداع و التحسين، هذه الميزة تقوم على أساس جوارية علاقات العمل، إذ يمكن للموردين و المستعملين النهائيين الاستفادة من الاتصالات المباشرة، الدوران السريع و الدائم للمعلومات، التبادل الثابت للأفكار والإبداعات، كما يمكن للمؤسسات تعديل الاتجاهات التقنية لموردیها و عرض مواقع اختبار للبحث و التطوير و بالتالي تسريع وتيرة عملية الإبداع[3].
5. **السياسات الحكومية:** تلعب دوراً هاماً في خلق تجمعات وسلاسل عنقودية صناعية وفي زيادة القدرة التنافسية في الصناعات المختلفة، إلا أنّ دور الحكومة لا يعني تدخلاً مباشراً في النشاط الاقتصادي، وإنما يتمثّل دورها في تحفيز وتشجيع المؤسسات الوطنية على رفع مستوى أدائها التنافسي، و عليه فإنّ السياسات الحكومية الناجحة هي تلك التي تخلق بيئة تستطيع المؤسسات من خلالها أن تكتسب ميزة تنافسية، لأن المؤسسات (كما يؤكّد Porter) هي التي تستطيع أن تخلق صناعات تنافسية، أما الحكومة فلا يمكنها ذلك ، الأمر الذي يستوجب وضع إستراتيجية طويلة الأمد من طرف الحكومات للحصول على ما يلزم من عناصر الإنتاج اللازمة لتطوير قطاع الصناعة، وتقديم الحوافز والتشجيع لتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية.
6. **دور الصدفة:** إنّ ظهور اختراع أو ابتكار جديد أو تقلبات عالمية فجائية في الطلب وأسواق المال والصرف والحروب والأوبئة يخلق فجوات تسمح بحدوث تغييرات في المزايا التنافسية للدول التي لها القدرة على تحويل هذه الصدفة إلى ميزة تنافسية، و لقد قام Porter بإبراز أهمية هذه العوامل في تحديد الميزة التنافسية الدولية من خلال ماسماه بـــــــــــــ "ماسة Porter ".

و نتيجة الطبيعة المتداخلة لهذه المحدّدات فقد عبّر عنها بنظام ديناميكي على النحو التالي:

شكل رقم (1) : مخطط نظام متكامل لمحددات القدرة التنافسية و العلاقات الديناميكية بينها

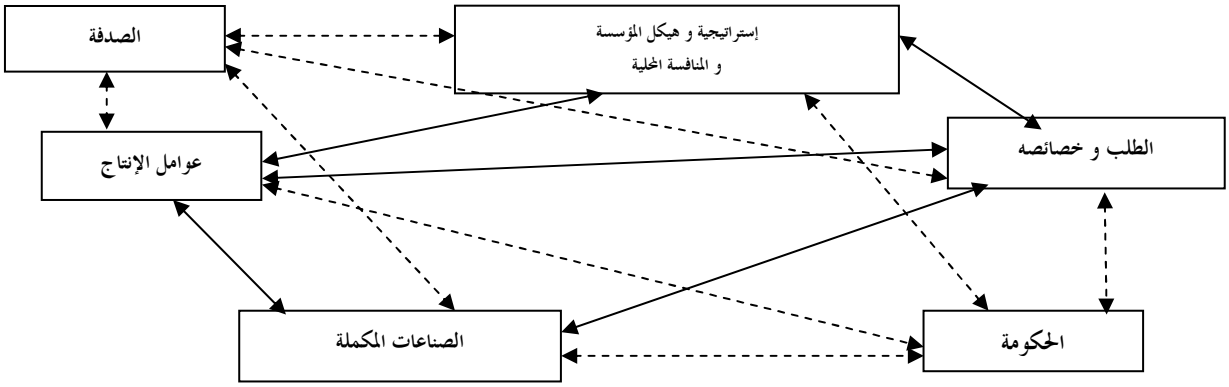

المصدر :Porter,M.E, the competitive advantage of nations, the free press, Simon et Schuster inc, 1998

يمثل الخط المتصل العلاقة بين المحددات الأربع كنظام حركي يعمل بشكل متبادل، أمّا الخط المنقطع فيوضّح تأثير البيئة الأشمل التي تتفاعل من خلالها متغيرات أخرى، و من خلال العلاقات البينية بين هذه المحددات فإنّ القدرة التنافسية على المستوى الجزئي أو الكلي تتوقف على كفاءة و إنتاجية المؤسسة في سلسلة أنشطتها الداخلية، و كذلك على قوة علاقاتها و تشابكها مع المؤسسات الأخرى المرتبطة بها، فضلاً عن السياسات التي تتبعها الدولة و التي تُشكل المناخ الذي تعمل فيه هذه المؤسسات.

II. نموذج Lall:

حسب Sanjaya Lall فإنّ التنافسية "هي تطوير الفعالية النسبية و كذلك التنمية المستدامة.. القدرة التنافسية الوطنية لا يعني فقط أن يكون لدينا منتجاً منخفض التكلفة ولكن أيضاً أن يكون قادراً على المنافسة في الأنشطة التي تُعزز النمو المستدام للإيرادات"[4]، و يذكر أيضاً أنّ "الدليل القاطع على القدرة الصناعية لأمة هو القدرة التنافسية للشركات على التصنيع في السوق الدولية"[5]، و تشمل هذه الشركات الصناعات التالية:

- الصناعات التقليدية: الصناعة الغذائية والمشروبات والتبغ، المنسوجات والملابس والمنتجات الورقية والخشبية وغيرها مما يتطلب مستوى تأهيل منخفض؛
- الأنشطة التي تتطلب مستوى عال من التأهيل في مجالات المعرفة كالمواد الكيميائية والمنتجات البترولية والمعادن الأساسية معدات النقل و الآلات.

لقد قدّم Sanjaya Lall محددات بناء المقدرة التكنولوجية لتعكس مباشرة القدرة التنافسية و التي تتحدّد حسب رأيه من خلال تعامل المؤسسة مع ثلاثة أسواق:[6]

- سوق العوامل: العوامل الأكثر تقدماً و تشمل التكنولوجيا و المهارات الفنية، المعلومات، فضلاً عن توفر البنيةالأساسية؛
- سوق الحوافز: كل من السياسات الإقتصادية و الكلية و النظام التجاري و الصناعي الذي تنتهجه الدولة بما يترك أثره على القدرة التنافسية للمؤسسة، علاوة على الطلب المحلي الذي جاء ليشمل حجم الطلب و معدل نموه و الذي لا يتوقّف على حجم الدخل و إنما أيضاً على نمط توزيعهـــا و مدى تقدم الطلب و تعقيده؛
- سوق المؤسسات: كل المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة، كمؤسسات التعليم التدريب و التطوير و البحث العلمي والائتمان طويل المدى، و هي المؤسسات التي أكدت الأدبيات المختلفة أنها على قدر كبير من الأهمية لدعم القدرات الإنتاجية للمؤسسات و من ثم قدرتها التنافسية.

III . نموذج Brinkman:

تقوم هذه الدراسة لـــــــ Goerge L. Brinkman على أن القدرة التنافسية هي نتيجة مجموعة من العوامل الوطنية (المحلية) و أخرى دولية، فعلى المستوى الوطني تتمثل العوامل المحددة لتنافسية الصناعة أو المؤسسة في المحددات التالية:[7]

1. **تخصيص الموارد:** و يركّز على الموارد الطبيعية و رأس المال البشري باعتبارهما عوامل حاسمة في تحديد تنافسية منتج أو مؤسسة؛
2. **التكنولوجيا:** إنّ التطور التكنولوجي متمثلاً في البحث و التطوير في تقنيات جديدة أكثر ملاءمة يعتبر عاملاً أساسياً لتحسين فعالية العملية الإنتاجية وبالتالي فهو أحد العناصر التي تُحدد الميزة التنافسية لمؤسسة أو قطاع معيّن؛
3. **خصائص المنتج:** إنّ خصائص منتج معين قد تكون مهمة في تحديد مركزه التنافسي في السوق وهذا ينطبق بشكل خاص على المنتجات التي تحمل خصائص مميزة عن منتجات المنافسين، و تشمل هذه الميزة عوامل غير سعرية مثل الصيانة و خدمات ما بعد البيع و غيرها؛
4. **وفورات الحجم:** و هي تلك الوفورات في التكلفة أو في تلك التي تتولد إثر ارتفاع إنتاجية الموارد، بحيث تنمي هذه الوفورات قدرة المؤسسة على البيع بأسعار تنافسية، الأمر الذي يرفع من قدراتها التنافسية مقارنة بالمنافسين؛
5. **التنظيم و السياسات العامة:** إن تدابير السياسة العامة للدولة لها أيضاً تأثيرات جد مهمة على القدرة التنافسية للصناعة أو منتج معين، و ذلك بفعل آليات كل من السياسات النقدية و الضريبة و الاقتصادية للدولة.

أما على الصعيد الدولي، فإن القدرة التنافسية تتحدّد تحت تأثير عدد من العوامل أهمها: سعر الصرف ظروف السوق الدولية تكلفة النقل الدولي و غيرها، و الشكل التالي يوضّح بيانياً علاقات الارتباط بين المحددات المذكورة سابقاً و القدرة التنافسية.

شكل رقم (2): محددات القدرة التنافسية وفق نموذج Brinkman

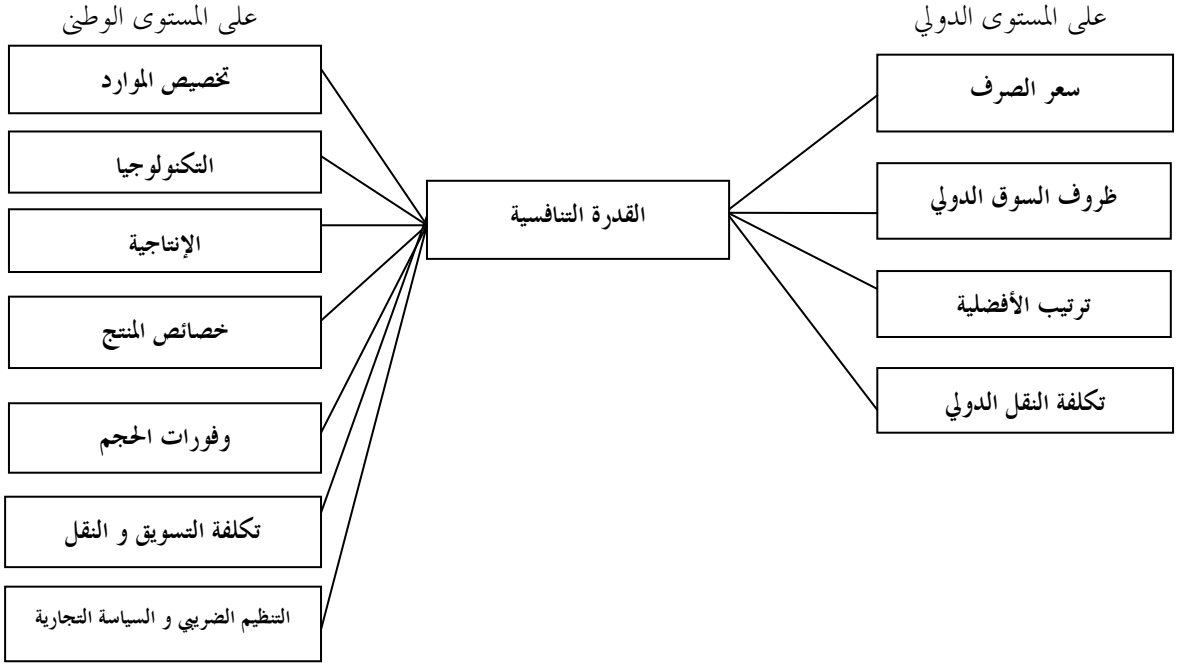

المصدر: L.Lachaal,la compétitivité :conceptions, définitions et applications, cahiers CIHEAM 2001,p31

أهم ما يمكن قراءته من خلال هذا النموذج الموضّح في الشكا أعلاه أنّ هذه المحددات وضعها Brinkman ضمن دراساته عبى قطاع الصناعات الغذائية في كندا و عليه فلا بد من مراعاة خصوصية هذا القطاع و الإطار المكاني و الزماني عند محاولة تعميم هذه المحددات عند تقييم القدرة التنافسية في قطاعات أخرى و/أو مناطق أخرى و/أو أزمنة أخرى.

ثانياً– دراسة ميدانية لمحددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية بالجنوب الشرقي في الجزائر

بعد استعراض محددات القدرة التنافسية ببعدها النظري و التطبيقي، سنحاول فيما يلي تقييم القدرة التنافسية لعينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية في كل من ورقلة، بسكرة، غرداية، الوادي، الأغواط، و ذلك قصد الوقوف على العناصر المحددة للقدرة التنافسية لهذا النوع من المؤسسات و الخروج بنتائج يمكن استخدامها لتحسين وضعيتها مستقبلاً.

I. مجتمع و متغيرات الدراسة:

1. مجتمع الدراسة:

في المرحلة الأولى قُمنا بتجميع أكبر عدد ممكن من المعطيات والمعلومات حول المؤسسات المستهدفة وهذا للحصول على قاعدة بيانات واسعة تسمح لنا باختيار وتحديد مجتمع الدراسة وكذا العينة، إذ يبلغ عدد المؤسسات صناعة الأغذية 75 مؤسسة حتى نهاية سنة 2006 من جملة 335 مؤسسة صناعية و هي تمثل نسبة 22,4%، و الجدول التالي يُوضّح هذا التوزيع:

جدول رقم (1): التوزيع حسب الولايات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة للصناعة الغذائية في الجنوب الشرقي

البيان	ورقلة	بسكرة	غرداية	الوادي	الأغواط	المجموع
العدد	12	21	15	13	14	75
النسبة المئوية	16	20	17	19	25	100

المصدر: المديرية الجهوية للتجارة بورقلة

ولقد استخدمنا أسلوب العينة الطبقية العشوائية، حيث تم اختيار العينة من مجتمع عناصره غير متجانسة مقسّم إلى طبقات، ثم أخترنا عينة بسيطة من كل طبقة على أن تتناسب مع حجم هذه الطبقة، و يمثل مجموع هذه العينات العينة الكلية، و قد تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى خمسة ولايات (طبقات) هي : ورقلة، غرداية، الأغواط، الوادي، بسكرة، على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (2): توزيع مجتمع وعينة الدراسة حسب الولايات

البيان	العدد	
	المجتمع	العينة
ورقلة	12	5
بسكرة	21	8
غرداية	15	6
الوادي	13	5
الأغواط	14	6
المجموع	75	30

المصدر: من إعداد الباحثين

و عند توزيع الاستبيان أخذنا بعين الاعتبار الوزن النسبي لكل ولاية حيث تم التوزيع على عينة طبقية عشوائية حجمها 30 مشاهدة في قطاع الصناعات الغذائية وبذلك تكون نسبة العينة المختارة إلى المجتمع 40 %، إلا أننا ألغينا بعض الاجابات نظراً لعدم توفرها على المعلومات كاملة إما لعدم استكمال البيانات أو لوجود أخطاء فيها، حيث تم استبعاد إجابتين، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الداخلة في عملية التحليل 28 أي ما نسبته 93,33 %.

2. متغيرات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة المتمثلة في معرفة تأثير محددات التنافسية على الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية، سنحلل العلاقة بين المتغيرات المستقلة و هي محددات التنافسية المعبّر عنها بـــــــــــــــ: عوامل الإنتاج، الطلب المحلي، إستراتجية المؤسسة، دور الحكومة و المتغيّر التابع الذي يعبّر عن الميزة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة.

II. نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات:

1. التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على متغيرات الدراسة:

من أجل تفسير النتائج اعتمدنا على نموذج مقياس ليكرت الثلاثي للإجابة على فقرات الإستبيان.

1-1. محدد عوامل الإنتاج:

وقد جاءت نتائج التحليل الخاصة بمحدّد عوامل الإنتاج على النحو الموضّح في الجدول الآتي:

جدول رقم (3): نتائج التحليل الإحصائي لاجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محدد عوامل الإنتاج

الرقم	بيان الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الإجابة على السؤال (%)	الإتجاه العام
1	المواد الأولية متوفرة دائما وعلى مدار العام	1,93	0,803	92,9	محايد
2	تتوفر المواد الأولية اللازمة للإنتاج ولكن بشكل غير منتظم	2,68	0,887	96,4	موافق
3	يمكن استبدال مصادر المادة الأولية المستوردة بمصادر محلية	2,07	0,786	92,9	محايد
4	تتميز المادة الأولية المستخدمة بتكلفة منخفضة	1,43	0,634	82,2	غير موافق
5	تعتمد المؤسسة على مهارة وخبرة العاملين	1,93	0,813	78,6	محايد
6	لدى المؤسسة الآلات اللازمة و كافية	1,75	0,844	78,6	محايد
	جميع الفقرات	1,96	0,794		محايد

المصدر: من إعداد الباحثين

يُظهر الجدول أعلاه إنّ أعلى قيمة للمتوسط الحسابي هو للفقرة رقم 2 المتعلقة بتوفر المواد الأولية، حيث متوسط حسابها 2,68 و هو ما يعكس النظرة الإيجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة لذلك تصنف ضمن الخيار(موافق)، و هذا يدلّ على أن المسيرين على درجة من الوعي فيما يتعلّق بعوائق عدم تتوفّر المواد الأولية اللازمة للإنتاج بشكل غير منتظم، أمّا أقل قيمة في الجدول هي 1,43 ممثلة في الفقرة رقم 4 المتعلّقة بانخفاض تكلفة المواد الأولية مما يعني أنّ المادة الأولية المستخدمة تكلفتها عالية و هذا يؤثر سلباً على القدرة التنافسية لمؤسسات العينة المدروسة؛

أمّا باقي الفقرات 1، 3، 5، 6 فتعكس النظرة المحايدة لأفراد العينة تجاه محور عوامل الإنتاج لذلك صنفناها ضمن المجموعة (غير متأكد)، الأمر الذي يُشير إلى أنّ مسيري المؤسسات محل الدراسة غير واضحين فيما إن كانت المواد الأولية تُشكّل لهم عائقاً هاماً في صيرورة العملية الإنتاجية، أمّا المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المرتبطة بهذا المحور فقد بلغ 1,96 بانحراف معياري قدره 0,794 و كل ذلك يعكس عدم تأكّد أفراد العينة المدروسة فيما يتعلّق بأهمية هذا المحدد كعامل أساسي يؤثر على القدرة التنافسية للعينة.

2-1. محدد الطلب المحلي:

يُوضّح الجدول التالي إجابات المسيرين حول تأثير الطلب المحلي على القدرات التنافسية لمؤسساتهم:

جدول رقم (4): نتائج التحليل الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محدد الطلب المحلي

الرقم	بيان الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الإجابة على السؤال (%)	الإتجاه العام
7	يتميز السوق بوجود منافسة محلية	2,39	0,786	75	موافق
8	لزيادة السكان دور في ارتفاع الطلب	2,36	0,826	78,5	موافق
9	تتميز المؤسسة من حيث طرق التصنيع و التصميم	1,93	0,979	92,9	محايد
10	تراعي المؤسسة مستوى معيشة السكان	2,61	0,778	85,7	موافق
11	تهتم المؤسسة بأذواق المستهلكين	2,41	0,702	96,4	موافق
	جميع الفقرات	2,34	0,776	ـــــ	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ المتوسط الحسابي للفقرة رقم 10 المتعلقة بمراعاة المؤسسة لمستوى معيشة السكان بلغ 2,61 بـــــانحراف معياري قدره 0,778 و هو أكبر من المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات و الأكبر قيمةً في الجدول، و هذا يعكس اهتمام أفراد العينة بعنصر تحسين مستوى معيشة السكان كمؤشر على ارتفاع الطلب المحلي (خاصة بعد ارتفاع الأجور)، أما الفقرة رقم 9 فقد بلغ متوسط حسابها 1,93 بانحراف معياري قدره 0,979 تشير إلى عدم تأكد إجابات أفراد العينة المدروسة فيما إذا كانت المؤسسة تتميّز عن منافسيها من حيث طرق التصنيع و التصميم؛

أما الفقرات 7،8،11 التي قدرت متوسطاتها الحسابية على التوالي بـــــــــــ 2,39،2,36،2,41 فقد لقيت تجاوباً إيجابياً متدنياً من أفراد العينة مما يعني أنّ المؤسسات محل الدراسة تعاني جملة من العوائق مرتبطة بالزيادة السكانية و المنافسة المحلية و أذواق المستهلكين يجب أخذها بعين الاعتبار في العملية التنافسية.

و إجمالاً و بالنظر إلى المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المرتبطة بهذا المحدد و الذي بلغ 2,34 يدلّ على أنّ أفراد عينة الدراسة تؤكد أن للطلب المحلي أهمية بالغة كمحدد لقدراتهم التنافسية.

3-1. محدد إستراتجية المؤسسة:

وقد جاءت نتائج التحليل الخاصة بهذا المحدد مبيّنة في الجدول الآتي:

جدول رقم (5): نتائج التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محور بإستراتجية المؤسسة

الرقم	بيان الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الإجابة على السؤال (%)	الإتجاه العام
12	تتميز المؤسسة بقدرات مالية عالية مقارنة بالمنافسين	1,29	0,600	92,4	غير موافق
13	تتميز المنتجات بمواصفات الجودة مقارنة بالمنافسين	2,36	0,678	85,7	موافق
14	تهتم المؤسسة بعملية ترويج المنتجات	1,43	0,634	92,9	غير موافق
15	تملك المؤسسة خطة لتطوير و زيادة الإنتاج كماً و نوعاً	2,11	0,916	92,8	محايد
16	تسعى المؤسسة لعقد دورات تدريبية للعمال	2,25	0,799	85,7	محايد
17	تسعى المؤسسة لمنح الحوافز للعمال	1,89	0,916	92,9	محايد
18	تمتلك المؤسسة المهارات و الكفاءات الضرورية لتحقيق أداء أفضل	1,75	0,844	78	محايد
	جميع الفقرات	1,86	0,769	--	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين

يُلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ أكبر متوسط حسابي كان للفقرة 13حيث بلغ 2,36 بانحراف معياري مستواه 0,678 مما يدل على اهتمام أفراد العينة بمواصفات الجودة لمنتجاتهم كأداة للرفع من الطلب و مواجهة المنافسين، و بالمقابل لم يكن للقدرات المالية و أنشطة ترويج المنتجات دور إيجابي لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة؛

أما الفقرات 16،15،17،18 و الذي بلغت متوسطاتهم الحسابية على التوالي 2,25،2,11،1,89،1,75 و بانحرافات معيارية قُدرت على التوالي بـــــــــــــــ 0,844،0,916،0,916،0,799 تُشير إلى حالة عدم تأكد المستجوَبين في تأثير هذه الفقرات كأحد مكونات إستراتجية المؤسسة، أما المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المرتبطة بهذا المحدد فقد بلغ 1,86 دلالة على أن إجابات أفراد العينة تميل إلى حالة عدم التأكد من أن القدرة التنافسية لمؤسساتهم تتأثر بمحدد الإستراتجية.

1-4. محدد دور الحكومة:

يُبيّن الجدول أسفله أنّ دور الحكومة كان حيادياً تجاه القدرة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة، و هو ما يفسّر من خلال المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المرتبطة بهذا المحدد و الذي بلغ 2,01.

جدول رقم (6): نتائج التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محدد دور الحكومة

الرقم	بيان الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الإجابة على السؤال (%)	الاتجاه العام
19	الحكومة تقوم بدور مناسب في دعم المنتج المحلي	2,04	0,962	89	محايد
20	تقدم الحكومة التسهيلات الكافية في مجال الاستثمار والتمويل للصناعة المحلية	1,18	0,476	89,3	غير موافق
21	الانفتاح علي الخارج وتعريض المؤسسات المحلية للمنافسة الأجنبية يساهم في تطوير إنتاج هذه المؤسسات	2,82	0,548	96,1	موافق
	جميع العبارات	2,01	0,662	ــــ	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين

و أظهر التحليل كذلك أنّ أفراد العينة لهم نظرة إيجابية حول أنّ الانفتاح على الخارج سيُعرّض المؤسسات المحلية إلى منافسة حقيقية تساهم في تطوير إنتاجهم، و ذلك بمتوسط حسابي قدره 2,82 و إنحراف معياري يُعادل 0,548، كما بيّن التحليل أنّ مسيري المؤسسات المدروسة ليسوا متأكدين فيما إن الحكومة تقوم بدورها تجاه هذه المؤسسات كي تكون لها قدرة تنافسية، و ذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,04 و انحراف معياري قدّر بـــــــــــــــ 0,962، و أظهر إجمالي الفقرات أنّ مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا القطاع غير مقتنعين بدور حكومي فعّال في الرفع من القدرات التنافسية للمؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية بالجنوب الشرقي.

1-5. المتغير التابع: الميزة التنافسية:

وقد جاءت نتائج التحليل على النحو الآتي:

جدول رقم (7): نتائج التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات متغير الميزة التنافسية

الرقم	بيان الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الإجابة على السؤال (%)	الإتجاه العام
22	تتميز المؤسسة بقدرتها على إنتاج أو بيع نفس المنتجات بسعر أقل من المنافسين، مع المحافظة على مستوى مقبول من الجودة .	1,18	0,476	83,1	غير موافق
23	تتميز المؤسسة بقدرتها على إنتاج منتجات ذات جودة عالية، لها قيمة لدى الزبائن بحيث تتفرد به عن المنافسين.	1,18	0,548	96,4	غير موافق
	جميع العبارات	1,18	0,512	ــــ	غير موافق

المصدر: من إعداد الباحثين

إجمالاً و تبعاً للتحليل الظاهر في الجدول أعلاه، يمكن التوصّل إلى نتيجة مفادها أنّ مسيري المؤسسات محل الدراسة كانت لهم نظرة سلبية تجاه تحقيق ميزة تنافسية سواء ما تعلق بالتميّز عن طريق أسعار تنافسية أو بواسطة جودة المنتجات مقارنة بمنافسين آخرين غير محلين و يمكن قراءة ذلك من خلال المتوسط الحسابي للفقرتين 22 و 23 و الذي قدّر بـــــــــــــــــــ 1,18 و انحراف معياري قدّر بـــــــــــــــــ 0,476 0,548 على التوالي، بينما بلغ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات المرتبطة بالمتغير التابع 1,18 و هو ما يؤكّد وجود الكثير من العراقيل التي تعاني منها هذه المؤسسات للرفع من قدراتها التنافسية، كما هو مبيّن في الشكل التالي:

شكل رقم (3) يوضح العوائق التي تواجه مؤسسات الصناعة الغذائية في الجنوب الشرقي

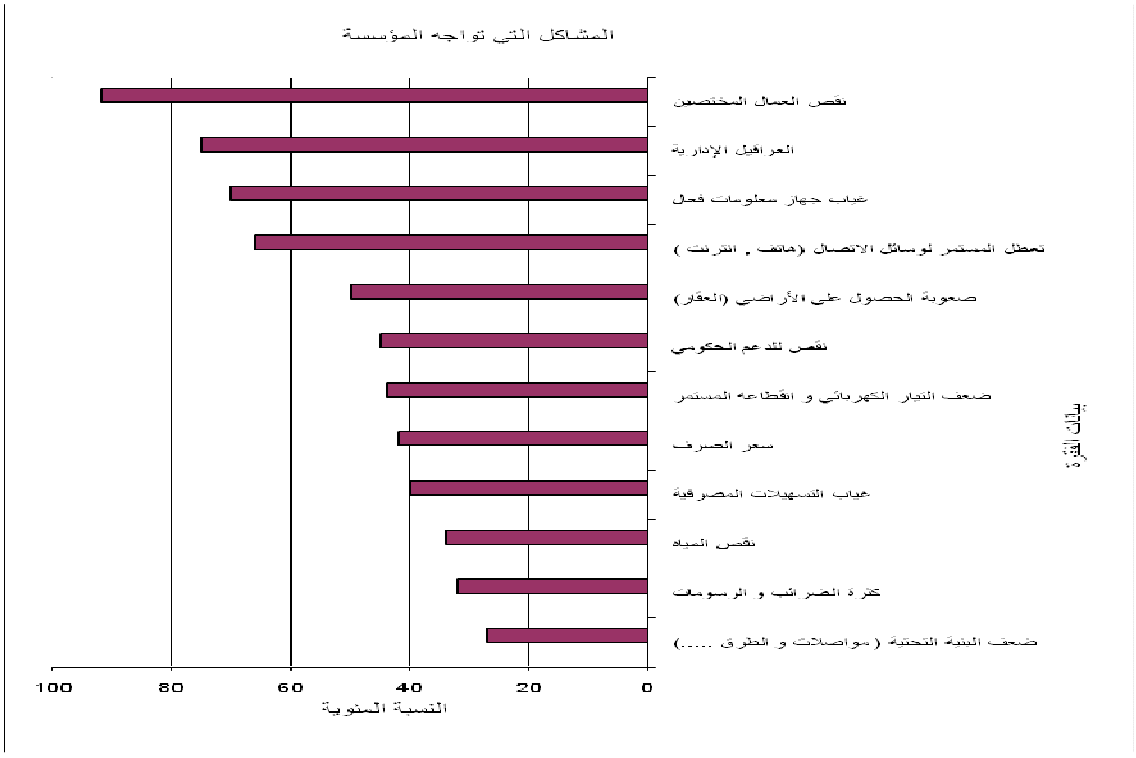

المصدر: من إعداد الباحثين

و عليه يُمكن تلخيص أهم المشاكل التي تعيق تنافسية المؤسسات الصناعية الغذائية في الجنوب الشرقي في النقاط التالية:

- نقص العمال المختصين 92 % من الإجابات؛
- العراقيل الإدارية فاقت الإجابات 70 %؛
- غياب جهاز معلومات فعال فاقت الإجابات 60 %؛
- التعطل المستمر لوسائل الاتصال (الهاتف،الإنترنت...إلخ) 66 % من الإجابات؛
- صعوبة الحصول على الأراضي 58 % من الإجابات؛
- ضعف التيار الكهربائي و انقطاعه المستمر 44 %؛
- ضعف تدفق المياه 34 %.

2- اختبار صحة الفرضيات:

بعد استعراض نتائج التحليل الاحصائي لإجابات مسيري المؤسسات المشكّلة لعينة الدراسة و التوصّل إلى تحديد درجة تأثير المحدّدات الأربعة على القدرة التنافسية عن طريق متغير الميزة التنافسية، سنقوم فيما يلي باختبار فرضيات الدراسة لتأكيد أو نفي الإجابات الأولية عن اشكالية الدراسة و من ثمّ الوقوف على العوائق الرئيسية ذات التأثير المهم على تنافسية هذه المؤسسات في قطاع الصناعات الغذائية.

1-2 . الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة بين عوامل الإنتاج و الميزة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة.

و تم استخدام اختبار بيرسون لتحديد طبيعة العلاقة بين محدد عوامل الإنتاج و الميزة التنافسية لعينة الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha=0,05$ و النتائج مبيّنة في الجدول التالي:

جدول رقم (8): يوضح معامل الإرتباط بين محدد عوامل الإنتاج و الميزة التنافسية

المحور	معامل الإرتباط	المعنوية Sig
تأثير عوامل الإنتاج على الميزة التنافسية للعينة المدروسة	0,020	0,919

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تحليل برنامج SPSS

يتبيّن من خلال الجدول أنّ هناك علاقة طردية بين المتغيرين بمعامل ارتباط يساوي 0,020 و مستوى معنوية قدرها 0,919 وهي أكبر من 0,05، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر عوامل الإنتاج و الميزة التنافسية للمؤسسات المعنية العاملة في قطاع الصناعات الغذائية بالجنوب الشرقي، وبالتالي نرفض الفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوامل الإنتاج و الميزة التنافسية عند مستوى معنوية $\alpha=0,05$.

2-2. الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة بين الطلب المحلي و الميزة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة.

و تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين الطلب المحلي و الميزة التنافسية عند مستوى معنوية $\alpha=0,05$ و النتائج مبيّنة في الجدول التالي:

جدول رقم (9): يوضح معامل الإرتباط بين الطلب المحلي و الميزة التنافسية

المحور	معامل الإرتباط	المعنوية Sig
تأثير الطلب المحلي على الميزة التنافسية للعينة المدروسة	-0,122	0,535

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تحليل برنامج SPSS

يتّضح من نتائج التحليل الاحصائى أنّ معامل الارتباط بلغ 0,122- بمستوى معنوية قدره 0,535، وهو سالب و يقترب من الصفر مما يعنى عدم وجود ارتباط، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقضي بأنه لا توجد علاقة ارتباط بين الطلب المحلي و الميزة التنافسية للمؤسسات المعنية العاملة في قطاع الصناعات الغذائية بالجنوب الشرقي.

3-2 . الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة بين إستراتجية المؤسسة و الميزة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة.

و تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة إستراتجية المؤسسة و الميزة التنافسية للعينة المدروسة عند مستوى معنوية $\alpha=0,05$ و النتائج مبيّنة في الجدول التالي:

جدول رقم (10): يوضح معامل الإرتباط يبين أثر إستراتجية المؤسسة و الميزة التنافسية

المحور	معامل الإرتباط	المعنوية Sig
تأثير إستراتجية المؤسسة على الميزة التنافسية للعينة المدروسة	0,000	1,000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تحليل برنامج SPSS

إنّ قيمة معامل الارتباط لمحدد الإستراتجية معدوم و يدل على عدم وجود ارتباط بين المتغيرين بمستوى معنوية قدره 1,000 وبالتالي نرفض الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتجية المؤسسة و الميزة التنافسية للمؤسسات المعنية العاملة في قطاع الصناعات الغذائية بالجنوب الشرقي.

2-4. الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة بين دور الحكومة و الميزة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة.

و تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين المتغيرين عند مستوى معنوية يساوي $\alpha=0,05$ و النتائج مبيّنة في الجدول التالي:

جدول رقم (11): يوضح معامل الإرتباط بين دور الحكومة و الميزة التنافسية

المحور	معامل الإرتباط	المعنوية Sig
تأثير دور الحكومة على الميزة التنافسية للعينة المدروسة	0,132	0,05

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تحليل برنامج SPSS

يظهر من خلال الجدول أنّ قيمة الإرتباط لمحدد دور الحكومة تساوي 0,132 بمستوى معنوية بلغ 0,05، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي نقبل الفرضية الفرضية الرابعة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الحكومة و الميزة التنافسية للمؤسسات المعنية العاملة في قطاع الصناعات الغذائية بالجنوب الشرقي.

و نخلص مما سبق أنّ تفكير مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا القطاع مُنصب نحو تدخل الحكومة سواء ما يتعلق بالامتيازات المالية و الجبائية و القانونية الممنوحة أو ما يتعلّق بتوفير بنية تحتية و مناخ استثماري يحد من العراقيل و الصعوبات التي يراها المسيرون عائقاً أساسياً يعجزون أمامه عن تطوير القدرات التنافسية لمؤسساتهم عن طريق تمييز منتجاتهم جودة و سعراً في مواجهة المنافسين المحليين و الأجانب، كما نخلص إلى أنّ هؤلاء المسيرين ليست لهم استراتيجية واضحة و يظهر ذلك من خلال اعتمادهم المطلق على تدخل الدولة عوض التفكير في الأدوات التي تُمكنهم من استقطاب الطلب المحلي و الاستخدام الأمثل للموارد و عوامل الإنتاج المتاحة أمامهم.

2-5. الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة بين محددات القدرة التنافسية ومتغير المؤهل العلمي.

و لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار التباين الأحادي ANOVA لأراء أفراد عينة الدراسة حول العلاقة بين المؤهل العلمي و محددات التنافسية كما هو موضّح في الجدول كالتالي:

جدول رقم (12): نتائج تحليل اختبار التباين الأحادي (ANOVA) تبعا للمؤهل العلمي

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	0,020	2	0,010	0,308	0,738
داخل المجموعات	0,811	25	0,032		
المجموع	0,831	27			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تحليل برنامج SPSS

يوضّح الجدول أنّ متوسط المربعات بين المجموعات يبلغ 0,020 و قيمة معامل F بلغت 0,308 و مستوى المعنوية بلغ 0,738 و هو يزيد عن 0,05، و بهذه النتائج نرفض الفرضية التي تنص على أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء افراد العينة حول تأثير محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعة الأغذية جنوب شرق الجزائري باختلاف المؤهل العلمي و بالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة بين محددات القدرة التنافسية و المؤهّل العلمي لمسيري المؤسسات المعنية.

2-6 . الفرضية السادسة: توجد فروق ذات دلالة بين محددات القدرة التنافسية ومتغير حجم المؤسسة.

و الجدول التالي يتضمن نتائج اختبار التباين الأحادي ANOVA لأراء أفراد عينة الدراسة حول العلاقة بين هذه المتغيرات:

جدول رقم (13): نتائج تحليل اختبار التباين الأحادي (ANOVA) باختلاف حجم المؤسسة

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	0,057	2	0,029	0,922	0,411
داخل المجموعات	0,773	25	0,031		
المجموع	0,831	27			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تحليل برنامج SPSS

يوضح الجدول أنّ متوسط المربعات بين المجموعات يبلغ 0,057 و قيمة معامل F بلغت 0,922 بمستوى معنوية 0,411 و بهذه النتائج نرفض الفرضية التي تنص على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء افراد العينة حول تأثير محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعة الأغذية جنوب شرق الجزائري باختلاف حجم المؤسسة، و نقبل الفرضية المقابلة التي تقضي بعكس ذلك.

2-7. الفرضية السابعة: توجد فروق ذات دلالة بين محددات القدرة التنافسية ومتغير عمر المسيرين.

و لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار التباين الأحادي ANOVA لأراء أفراد عينة الدراسة حول العلاقة بين محددات التنافسية و متغير عمر مسيرين المؤسسة مبيّنة في الجدول كالتالي:

جدول رقم (14): نتائج تحليل اختبار التباين الأحادي (ANOVA) باختلاف العمر

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
بين المجموعات	0,043	3	0,014	0,415	0,744
داخل المجموعات	0,787	23	0,034		
المجموع	0,830	26			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تحليل برنامج SPSS

يوضّح الجدول أنّ متوسط المربعات بين المجموعات يبلغ 0,043 و قيمة معامل F بلغت 0,415 و مستوى معنوية 0,744 و هو يزيد عن 0,05 و بهذه النتائج نرفض الفرضية التي تنص على أنه توجد فروقات إحصائية عند مستوى معنوية α أقل أو يساوي 0,05 بين أراء أفراد العينة حول العلاقة بين تأثير محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية بالجنوب الشرقي باختلاف عمر المسيرين.

و عليه نستخلص مما سبق أنّ عوامل كل من المؤهل العلمي و عمر المسيرين و حجم المؤسسة لم يكن لها تأثير كبير على أراء المسيرين فيما يتعلق بدور عوامل الانتاج و الطلب المحلي و استراتيجة المؤسسة و دور الحكومة في تحديد القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة في قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة بالجنوب الشرقي الجزائري، و يتأكّد من كل هذا أنّ دور الحكومة يعتبر العامل أكثر تأثيراً في تنافسية هذه المؤسسات من وجهة نظر المسيرين.

خلاصة:

لقد تبيّن من خلال هذه الدراسة أنّ المؤسسات محل الدراسة لا تتأثر بالعوامل المذكورة، و ذلك لعدة أسباب منها : ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة، عدم الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج، ضعف الإستثمارات، ضعف الاهتمام بإقامة تجمعات صناعية متكاملة زيادة على ذلك فقد تبيّن من العينة المستجوبة وجود عدد هام من العراقيل – ذكرت سابقاً- تحول دون تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات العاملة في هذا القطاع بالجنوب الشرقي.

و لقد جاءت النتائج مدعّمة لما توصّلت إليه جملة من الدراسات السابقة حول السبب الأساسي لضعف القدرة التنافسية في هذا القطاع يُضاف لها عدم إتمام برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME1 و PME2) التي كان من المفترض أن تتقدّم بشكل متسارع، إلا أنها لم تعطي النتائج المنتظرة منها لعدة أسباب منها الشروط الواجب توفرها في هذا النوع من المؤسسات للاستفادة من البرنامج، إضافة إلى ذلك طول فترة تكوين الملفات خاصة فيما يتعلّق باستخراج الوثائق الإدارية و المصرفية، وكذلك انعدام الاهتمام لدى البعض الآخر بهذا البرنامج بسبب نقص الثقة، يضاف إلى كل هذا ضعف البنية التحتية التي تُؤثّر بشكل كبير خاصة في هذا النوع من القطاعات.

الهوامش و المراجع المعتمدة:

[1] - M.Porter, L'avantage concurrentiel.des nations, Interedition.1993.P15.

[2] - G.LAFAY, Avantage comparatif et compétitivité problème économique, n° 2023 du 6/5/87, p.6 .

[3] - M.Porter, op cit, P184.

[4]- Sanjaya Lall , Policies for Industrrial competitiveness in Developing countries , Learning from Asie , Oxford,UK,Queen Elisabath House,1997.

[5] - Saadoun rabia, Privatisation des entreprises en Algérie: analyse, histoire et développement, thèse de doctorat en sciences économiques, université lumière Lyon 2, France soutenue le 20/04/2012, p260.

[6] – خياري زهية و شاوي شافية، القدرة التنافسية للصناعة التحويلية دراسة حالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الإستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 9 و 10 نوفمبر 2010، جامعة الشلف،الجزائر، ص 7.

[7] - Goerge L. Brinkman, The Competitive Position of Canadian Agriculture, Canadian Journal of Agricultural Economics, volume 35/1987, pp 263-288.